

التركيب بين الام والعم انما تادفد رسما بها سهامان للاوم
 وسمهم للعم **بالرد** الرد ضد القول ما فضل عن فرض ذوى
 الفروض ولا مستحق ليرد على ذوى الفروض بقدر سهم
 الاعلى الوجين وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم
 اخذ اصحابنا رحمه الله تعالى وقال زيد بن ثابت رحمه
 الله تعالى الفاضل بين المال وبراخذ مالك والشافعي
 الله عليها ثم مسائل المات اربعة اقسام احدها ان
 في المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد
 عليه فاجعل للمسلمين من رؤسهم كما اذا ترك بنتين او
 اوجدت اثنان فاجعل المسئلة من اثنين والثاني اذا اجمع في
 المسئلة جنسا او ثلثة اجناس ممن يرد عليه فاجعل
 فاجعل المسئلة من سهامهم عن اثنين اذا كان في المسئلة
 سد سان او من ثلثة اذا كان سدس وثلث او من
 اربعة اذا كان نصف وسدس او من خمسة اذا كان
 ثلثان وسدس او نصف وسدس او نصف وثلث

وثالث والثالث ان يكون مع الاول من لا يرد عليه فاعط كل فرض
 منزلة على غيره من اقل بخارجة فان استقام الباقي على عدد
 رؤس من يرد عليه فيهما كزوج وثلث بنات وان لم يرد سهم
 وفق رؤسهم في جميع فرض من لا يرد عليه وان في رؤسهم
 كزوج وست بنات والمفاضل كل عدد رؤسهم في جميع فرض
 من لا يرد عليه فالمبلغ تصيب المسئلة كزوج وثمان بنات وان
 ان يخرج مع الثاني من لا يرد عليه فاقسم ما بقى من فرضه بين
 لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام فيهما وهذا
 في صورة واحدة وهما ان يكون الزوجات المربعين زوجة وربع
 جدات وست اخوات لام والام يستقيم فاضرب جميع مسئلة
 من يرد عليه في جميع فرض من لا يرد عليه فالمبلغ يخرج في فرض
 الفريقين كما ربع زوجات وتسبع بنات وست جدات ثم ضرب
 سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه واضرب سهام من
 يرد عليه فيما بقى من جميع فرض من لا يرد عليه وان لم يكن
 مع المسئلة بالاصول المذكورة فاب مقاسمة الجاه قال ابو بكر